تأميم الصناعة الإيرانية في مناقشات مجلس الشورى الإسلامي ١٩٨٠-١٩٨١

أ.د. عماد جاسم حسن الموسوي م.م. أباذر راضي كريدي العامري
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية مديرية تربية ذي قار
Abather.r79@utq.edu.iqdr.amadgulf@gmail.com

الملخص:

جاءت الثورة الإسلامية التي قادها السيد روح الله الخميني والتي أعلنت نهاية الحكم الملكي البهلوي في إيران بمبادئ اقتصادية إسلامية جسدتها مواد الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩، وقد صيغت تلك البنود على أساس العدالة الاقتصادية التي بدورها تحقق المساواة النسبية والتمتع بالفرص الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، باعتماد الدولة على مواردها الذاتية دون الاحتياج إلى الدول الغربية الرأسمالية، أو التعاون معهم والاعتماد عليهم، بل مقاومتهم ورفض قيمهم وأفكارهم كلها، كونها تهدد استقلال جمهورية إيران الإسلامية في المجالات كافة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو وثقافية، حسب اعتقاد ووجهة نظر قادة الثورة، كما دعاهم السيد روح الله الخميني في رسم سياسة إيران الخارجية إلى أتباع اتجاه معاكس مع الغرب، كون الأخير لا يريد مصلحة المسلمين، وأكد الارتكاز على المبادئ والأحكام الإسلامية في تعاملات الجمهورية الإسلامية، وإضفاء الطابع الحكومي على الاقتصاد بتأميم الصناعات الثقيلة والأساسية، ومنح الحق للمجلس الثوري، ومجلس الشورى الإسلامي، في رسم المصلحة العامة للبلاد من خلال تشريعهم تلك الأسس، والإجراءات التي اتخذت في مجلس الشورى الإسلامي، والقوانين التي أصدرها الأخير بعد المناقشات المستفيضة من قبل أعضاءه والتي سوف نسلط الضوء عليها في هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: (إيران، تأميم الصناعة، مجلس الشورى الإسلامي).

Nationalization of Iranian industry in the discussions of the Islamic Shura Council 1980-1981

Abather Radhi Kraidi Imad Jassim Hassan Al-Mousawi
Directorate General of Education in Thi-Qa Dhi Qar University/College of Education

Abstract:

The Islamic Revolution led by Mr. Ruhollah Khomeini, which declared the end of the Pahlavi monarchy in Iran, came with Islamic economic principles embodied in the articles of the Iranian Constitution of 1979. These provisions were formulated on the basis of economic justice, which in turn achieves relative equality, enjoyment of

economic opportunities, and economic independence, with the state's reliance on… Its own resources without needing Western capitalist countries, or cooperating with them and relying on them, but rather resisting them and rejecting all their values and ideas, as they threaten the independence of the Islamic Republic of Iran in all fields, whether economic, social, political, or cultural, according to the belief and point of view of the leaders of the revolution. In formulating Iran's foreign policy, Mr. Ruhollah Khomeini also called on them to follow an opposite direction with the West, since the latter does not want the interests of Muslims, and stressed the reliance on Islamic principles and provisions in the dealings of the Islamic Republic, and giving the economy a governmental character by nationalizing heavy and basic industries, and granting the right to the Council. The Revolutionary Council, and the Islamic Shura Council, in shaping the public interest of the country through their legislation, those foundations, the procedures taken in the Islamic Shura Council, and the laws issued by the latter after extensive discussions by its members, which we will highlight in this study.

Key Words: (Iran, Nationalization of industry, Islamic Shura Council).

المقدمة:

تكمن أهمية دراسة تاريخ إيران المعاصر البلد المجاور لنا، والذي لا غنى لنا عن جواره الجغرافي، أن نسلط الأضواء على تاريخه الاقتصادي في مرحلة جديدة جاءت بها الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، التي قلبت الموازين في الأوضاع السائدة أيام نظام حكم الشاه، وأوجدت أُسس وقوانين جديدة على الشعب الإيراني التأقلم معها، إذ حولت نظامها الاقتصادي من نظامٍ رأسمالي إلى إسلامي، حرم الاحتكار، والربا، والتجاوز على حقوق الآخرين، ووضعت الدولة يدها على السوق، والأسعار، وعمليتي الاستيراد والتصدير، وتشجيع الصناعات المحلية .

وعلى هذا الأساس أثرنا اختيار عام ١٩٨٠ بداية لموضوع الدراسة كونه شهد تشكيل مجلس الشورى الإسلامي وانطلاق عمله التشريعي في الحقبة الجديدة المتمثلة بإعلان النظام الجمهوري الإسلامي في إيران، وجعلنا عام ١٩٨١ نهاية للدراسة لأنه شهد آخر تعديل لقانون تأميم الصناعة الإيرانية خلال الدورة التشريعية الأولى لمجلس الشورى الإسلامي .

كما اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسم إلى مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ تضمنت استنتاجاتٍ توصلنا إليها، فكان عنوان المبحث الأول: إجراءات المجلس الثوري الإسلامي في تأميم المؤسسات الصناعية الإيرانية، وتضمن المبحث الثاني الذي جاء بعنوان: مهام مجلس الشورى الإسلامي في تأميم وحماية وتطوير الصناعية الإيرانية، إذ بيّن مطالب وعمل أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وتشريعاتهم القانونية تجاه حماية وتطوير الصناعات الإيرانية، واستقلالها وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد .

المبحث الأول: إجراءات المجلس الثوري الإسلامي في تأميم المؤسسات الصناعية الإيرانية .

شهد قطاع الصناعة تحولاً كبيراً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩،[١] لذلك أعلنت الحكومة المؤقتة عن مصادقة المجلس الثوري على مشروع قانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية حمل رقم (٦٧٣٨) والصادر في ١ تموز من العام نفسه وجاء في مادتين وفقرتين ومقدمة، أكدت الأخيرة على الالتزام بالنظام الإسلامي فيما يتعلق بحقوق العمال، ودعم الصناعات الوطنية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، وتوسيع الإنتاج المحلي والوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي وتنمية الصادرات، وقُسِمتْ المادة الأولى الصناعات إلى أربعة فئات حسب الشروط، إذ شمل التأميم ثلاث أصناف إضافة إلى صناعة النفط والغاز، والسكك الحديدية، والكهرباء، ومصايد الأسماك، التي أُممت فعلياً، وهي، البند الأول: الصناعات الثقيلة[٢]، وعلى الرغم من عودة ملكية البعض منها للدولة إلاّ أن تلك الفقرة من التأميم خُصِصَتْ للصناعات التي شاركت فيها الشركات الأجنبية مع الدولة، وبموجب ذلك القرار استولت الدولة على الصناعات الثقيلة كافة، ممّا لحق بتلك الشركات ضرراً كبيراً، وتمثلت تلك الصناعات: بمعامل الألمنيوم، والصلب، والنحاس، وتجميع الساحبات الزراعية، وصناعة السيارات . [٣]

أما البند الثاني، فشمل: الصناعات والمناجم الكبيرة التي جمع أصحابها ثروات كبيرة من خلال علاقات غير شرعية مع النظام البهلوي السابق، واستخدامهم غير المشروع للمنشآت وانتهاكهم لحقوق العامة، وبعضهم هربوا خارج البلاد، وتولت الحكومة إدارتها وملكية أسهمها ونصت فقرة ضمن هذا القانون على عائدية تلك الأسهم إلى مؤسسة المستضعفين [٤]بموجب أمر [٥]السيد الخميني. [٦]

بينما ضم البند الثالث: المصانع والمؤسسات إذا كان إجمالي ديونها أعلى من صافي أصولها فهي ملك للحكومة والشعب، وكذلك شركات كبار رجال الأعمال المؤثرين على السياسة الاقتصادية للدولة، والبالغ عددها (٥١) شخصاً عاش معظمهم في الخارج وأُطْلِق عليهم "مصاصي الدماء" وشملت الصناعة الكهربائية وصناعة الإسمنت، والسجاد وغيرها، ونتيجة لذلك أصبح عمل الصناعة الإيرانية محدود قُدِرَ بـ ٣٠% من طاقتها، بالرغم مما أظهره مهدي بازركان من مرونة في عدم إنقاص عدد الفنيين الأجانب العاملين في إيران.[٧]

وضم البند الرابع: المصانع والمنشآت الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص والتي تمتعت بوضع مالي واقتصادي جيد ولا تخضع للبند الثاني من المادة الأولى بناءً على قبول مبدأ الملكية الشرعية المشروطة، وتكون ملكيتها معترف بها ومدعومة من قبل الحكومة، وأوضحت الفقرة الملحقة بالبند الأخير بأن تلك المؤسسات محمية قانونياً من قبل الحكومة بشرط مطالبة الأخيرة بالضمانات التي يمتلكها مديرو المؤسسات والشركات المعنية للحصول على القروض المصرفية والودائع السارية التي يتم طلبها، وألزمت المادة الثانية الوزارات المعنية (الصناعة والمناجم، والتجارة، والمالية) بإعداد لائحة تنفيذية للقانون أعلاه خلال أسبوع ويصادق عليها مجلس الوزراء في اجتماع عام يضم ممثلي الوزارات المذكورة وأعضاء المجلس الثوري للمصادقة النهائية على القانون.[٨]

ونتيجة لذلك اضطرت المؤسسات والشركات الصناعية التي عملت مع الجهات الأجنبية إلى غلق أبوابها وتقليص عمالها، وأجبرهم القانون على الاستمرار في صرف الرواتب والأجور، لذلك أُصِيبَ القطاع الصناعي بالفوضى الكاملة، لذلك ندد مهدي بازركان بفكرة التأميم الشاملة للشركات الخاصة التي طالَبَتْ به بعض الأحزاب والجهات السياسية، وبيَّن أهمية القطاع الخاص للدولة وأكد على إعطاؤه الأولية والاهتمام من أجل استيعاب أكبر عدد من العمال ودعم الوحدات الإنتاجية للبلاد، وفكرة تأميمه تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وتكدس موظفي الدولة.[٩]

يتضح من فكرة إجراء التأميم ليس لإنهاء تبعية إيران الاقتصادية بالغرب فحسب، بل لأن ثروات أصحاب تلك الشركات والمصارف جمعت بشكل غير مشروع، ولارتباط رجال الأعمال والعوائل الأرستقراطية بعجلة الشاه سابقاً، إضافةً إلى ولائهم للغرب والملكية، وللقضاء على نفوذهم الاقتصادي المؤثر على سياسة النظام الجديد، فضلاً عن ما حمله المجلس الثوري وأعضاء الحكومة

المؤقتة من تصورات خاصة في الاقتصاد الإيراني منها: انتهاجها سياسة تقليل الاعتماد على انتاج وتصدير الموارد النفطية، وتشجيع الصناعة الوطنية وزيادة مساهمتها مع القطاعات الأُخرى في تمويل واردات الدولة.

نتيجة لذلك شهد الاقتصاد الإيراني حركة التأميم (١٩٧٩-١٩٨١) التي انتهجها النظام الجديد وشملت مختلف قطاعات الدولة منها الصناعة، إذ أقر المجلس الثوري قرارات عدة لتوسيع ملكية الدولة والحد من ملكية القطاع الخاص منها: قانون ٢٠ أيلول ١٩٧٩ وجاء بخمس مواد، وخمس فقرات، وأُمِمَ بموجبه (٢٣) شركة خاصة ووضعت تحت سيطرة الدولة، وقانون ٩ آذار ١٩٨٠ الذي نص في مادته الأولى على جعل الشركات الهندسية التعاقدية والاستشارية الكبيرة وكان مالكيها على علاقة وثيقة بالنظام الملكي تحت إشراف الحكومة مع قبول مبدأ الملكية المشروعة المشروطة .[١٠]

المبحث الثاني: مهام مجلس الشورى الإسلامي في تأميم وحماية وتطوير الصناعية الإيرانية

بعد تشكيل مجلس الشورى الإسلامي كان للقطاع الصناعي بجميع مفاصله حضور كبير في مناقشات المجلس ولاسيما موضوع التأميم، إذ طالب النائب غلام رضا حسني [١١]مجلس الشورى الإسلامي في ٢٤ تموز ١٩٨٠ من خلال كلمة له ألقاها أمام ممثليه بجعل الانفال، والثروات العامة: والمتمثلة بالأراضي الموات او المتروكة، والمناجم، والبحار، والبحيرات، والانهار، وسائر الموارد المائية العامة، والجبال، والوديان، والغابات، والاحراش الطبيعية، والمراعي غير المحددة، والتركة بلا وارث، والأموال مجهولة المالك، والأموال العامة المستردة ممَّن غصبها، كلها تحت تصرف الحكومة الاسلامية، والعمل بها وفقاً للمصلحة العامة، وتشريع قانون ينص على تفاصيل وإجراءات استخدام كل منها، كما أوضح بأن المادة (٤٣) من الدستور الإيراني أكدت على ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، ومكافحة الفقر والحرمان، وتلبية احتياجات الانسان من أجل تحقيق التنمية مع حفظ كرامته، ويرتكز اقتصاد الجمهورية الاسلامية الايرانية على عدة ضوابط، بما فيها في الفقرة التاسعة التي أكدت على زيادة المحاصيل الزراعية والحيوانية، والصناعية، بما تلبي احتياجات البلاد العامة وتوصله إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وتحرره من التبعية الغربية.[١٢]

الواقع أن موضوع التأميم لم يقتصر على ما طرحه النائب غلام رضا، وإنما تم طرح الموضوع مرة أُخرى في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ أيلول ١٩٨٠ من قبل النائب محمد بجنوردي[١٣] الذي

قال: "علينا ان نشرع نظاماً اقتصادياً وفقاً للدستور الإيراني، ومن أجل تحقيق الاستقلال الصناعي علينا ان نؤسس وزارة مستقلة للصناعات الثقيلة، وأن نستثمر جزءً كبيراً من عائداتها الوطنية لتحقيق ذلك، وبالتالي نتمكن من تأسيس مجتمع إسلامي حديث يكون للعالم نموذجاً يحتذى به"، [١٤]متسائلاً كيف يمكن لجمهورية إيران الإسلامية تصدير ثورتها إن لم يكن لديها نموذج كهذا؟ وطالب بتحول الأخيرة لقلعة منيعة لحركات التحرر وللثوار في العالم، معللاً ذلك لما قدمته لمستضعفي العالم الثالث أو العالم المضطهد حسب قوله، سبيلاً جديداً لتحطيم الإمبريالية، ومن أجل نشر الاسلام من نقطة الانطلاق هذه في الدول المضطهدة من آسيا، وافريقيا، واميركا اللاتينية، على أعضاء مجلس الشورى الإسلامي تشريع هكذا نموذج. [١٥]

في ضوء ذلك قدم وزير الصناعة والمعادن الإيرانية في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٠ طلباً إلى هيأة الرئاسة في مجلس الشورى الإسلامي مشاركة أحد أعضاء المجلس في لجنة قانون حماية وتطوير الصناعات الإيرانية، ووقع الاختيار على المهندس عزة الله سحابي [١٦]ممثلاً عن المجلس في تلك اللجنة القانونية لثقته ومعرفته بالصناعات منذ تأسيس تلك اللجنة بعد موافقة وتصويت المجلس، فأجاب رئيس الجلسة إذا كان عمل المهندس سحابي ذا أهمية وضرورة في اللجنة فعلى الأعضاء منحه الثقة لذلك، وردَ أيضاً عن تساؤلات البعض منهم حول وظيفته وما يفعله هناك؟ قائلاً هو من أجل حماية مصالح البلد، إلاَّ أن الأعضاء طلبوا توضيح ذلك من المهندس سحابي نفسه. [١٧]

فأوجز المهندس سحابي بأن التعديل الأخير لقانون تأميم وتطوير الصناعات الإيرانية جاء بتشكيل لجنة تألفت من: حاكم شرعي، وممثلاً للنائب العام للبلاد، وممثلاً عن الحكومة يختاره رئيس الجمهورية، وممثلاً عن وزارة الصناعة والمعادن، وممثلاً عن السلطة التشريعية، وعمل هذه اللجنة تحديد الشركات الصناعية والمعامل المشمولة بموجب هذا القانون، والأمر متروك اللجنة في تحديدها ضمن أي من الفقرات (أ) أو (ب) أو (ج)، فالفقرة (أ) هي التي تم تأميمها، والفقرة (ب) سُجِلَتْ أسهمها وأموال مالكيها تحت تصرف الدولة، أما الفقرة (ج) الشركات التي اشتركت الحكومة أو البنوك في أسهمهم ومستحقاتها، لذلك طالبت وزارة الصناعات والمعادن باختيار ممثلاً عن المجلس لتشكيل اللجنة المعنية، واقترحت هيأة الرئاسة اسم المهندس سحابي لهذه المهمة ووضعته على طاولة المناقشة والتصويت وتمت الموافقة عليه بالأغلبية. [١٨]

وفي سياق الحديث عن حماية وتطوير الصناعات الإيرانية ناقش النائب محمد علي تاتاري[١٩] في جلسة علنية لمجلس الشورى الإسلامي برامج تحديث الصناعة وتطويرها، وأشار خلال حديثة عن وجود فجوة بين صناعة انصهار الفلزات واستهلاكها، معللاً ذلك كون تلك البرامج لا زالت بمراحلها الأولى، إضافة إلى افتقار تلك البرامج للتخطيط السليم، كما عزى سبب ذلك أيضاً لما قام به النظام البهلوي والاحتكاريين الأجانب، نتيجة تعطيل بناء صناعات الصلب والصهر ومعامل المعادن والسبائك، والآلات، لذلك أراد لفت انتباه المسؤولين في الحكومة لبناء شبكة من الصناعات تعتمد في أساسها على منتجات صهر المعادن لديمومة عمل الأولى واستمراره، وبيَّنَ للمجلس أن من وظائفه الأساسية تسريع الثقافة السياسية والاقتصادية للمجتمع من أجل حل تلك المشكلات.[٢٠]

وفي الشأن نفسه قدمت وزارة الصناعة والمناجم الإيرانية في ٣ كانون الأول ١٩٨٠ لائحة قانونية عاجلة لمجلس الشورى الإسلامي تضمنت تمديد مدة الموعد النهائي والمحدد في بعض مواد قانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية، وأوضحت اللجنة الاقتصادية في المجلس أن تأميم بعض الصناعات في البلاد بعد الثورة الاسلامية كانت في حالات مختلفة هي: البند (أ) وشمل الوحدات الصناعية الكبيرة التي خضعت بالكامل لسيطرة الحكومة، وأمم البند (ب) المصانع ووحدات الإنتاج تابعة لواحد وخمسين شخصًا بسبب انتمائهم للنظام البهلوي، وكذلك البند (ج) أمم الشركات والمصانع بسبب الديون الثقيلة ووضعها تحت سيطرة الحكومة والبنوك وتولت إدارتها وملكيتها، وعرض اللائحة القانونية العاجلة وكيل الشؤون البرلمانية لوزارة الصناعة والمناجم النائب علي أشرف أفخمي[٢١] وبيَّنَ أن تلك القوانين تمت كتابتها في ظروف خاصة خلال عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ وحصلت بعض المشكلات عند تطبيقها في ما بعد ، لذلك في الأيام الأخيرة من عمر المجلس الثوري شرع قانوناً ملحقاً لتطوير وحماية الصناعات الوطنية الإيرانية نص على تشكيل لجنة من خمسة أشخاص قامت بمتابعة الخلافات الحاصلة لتلك الصناعات والتحقيق فيها، إلاَّ أن الوقت المخصص لها لم يكن أكثر من ثلاثة أشهر، وبسبب بعض الظروف السياسية التي عصفت بالبلد وواجهت تشكيل الحكومة، لم تتمكن اللجنة المعنية من تحقيق أي انجاز لانتهاء الاشهر الثلاث، وطالبت اللجنة بتمديد عملها مدة أُخرى ، لوجود حالات خلافية عدة تحتاج إلى إعادة النظر فيها، ممَّا يترتب على أعضاء المجلس مناقشة اللائحة والدفاع عنها وتقديم الإيضاحات حولها.[٢٢]

وذكر وزير الصناعة والمناجم نعمة زاده[٢٣] أن تلك اللائحة عُرضت على مجلس الوزراء من أجل التعديل، وبعد التدقيق اطلعوا على اسماء اللجنة التي ذُكِرَتْ في المادة الثانية وعدلوا عناوينها أيضاً، وأوضح للمجلس أن المشمولين بالبند(ج) (أي أولئك المدينين للحكومة والبنوك) اذا تمكنوا من تسديد ما لا يقل عن خمسين بالمائة من إجمالي ديونهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على ذلك القانون ، أي حتى ١٧ تشرين الأول ١٩٨٠ يجب على اللجنة المعنية حسب المادة الثانية من تعديل القانون أعلاه والنظر في وضعهم وهذا الأمر غير ممكن من دون التمديد، أما القادرون على تسديد الديون لا يمكنهم التراجع أو استرجاع المبالغ كونها تسبب أضراراً وخسائراً مادية كبيرة لتلك المصارف والبنوك، فضلاً عن وجود شركات اعْتُبِرَت ديونها للمستثمرين جزء من ديون الحكومة والمصارف وبسببه ظهرت تناقضات بين اللائحة التنفيذية والقوانين المتعلقة بهذا الموضوع، حيث صعب الحكم فيها وعلى اللجنة التصرف بحذر في مثل تلك الحالات والتحقيق فيها، لذلك جاء نص المادة الواحدة بعد التعديل كالآتي: المادة المنفردة-:[٢٤]

أ-تمديد المهلة المذكورة في المادة الثالثة والمهلة المنصوص عليها في المادة الخامسة من تعديل قانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية واللائحة التنفيذية التي أقرها المجلس الثوري بتاريخ ١٦تموز ١٩٨٠ حتى نهاية أيلول ١٩٨١ .

ب-تعديل تشكيل اللجنة المكونة من الأشخاص الخمسة المذكورة في المادة الثانية من القانون المذكور أعلاه على النحو التالي: ممثلاً عن الحاكم الشرعي، ممثلاً عن مكتب المدعي العام للبلاد، وممثلاً عن وزارة الصناعة والمناجم، وممثلاً عن مجلس الشورى الإسلامي، وممثلاً عن رئيس الوزراء، وطلب من أعضاء المجلس مناقشة مشروع القانون واستعجال التصويت عليه .

وبعد عرض مشروع القانون على طاولة المجلس للمداولة اعترض النائب محمد بجنوردي وعبرَ عن وجهة نظره بأن تتبع الحكومة نظاماً واحداً يشمل تطبيق الفقرتين التي ذكرت اعلاه، وعدم ترك المؤسسات الإنتاجية في ضياع، بسبب عدم تيقن الرأسماليون بحدود الملكية الصناعية، لأنهم اعتادوا الاستثمار بمبالغ كبيرة للحصول على أرباح وفوائد ضخمة في النظام السابق، وهم في حالة غير مستقرة وأخذوا بتهريب رؤوس الأموال للخارج، وعَدَّ ضياع تلك المؤسسات ضربة قاتلة لاقتصاد الثورة الإسلامية، لذلك أوجب على وزارة الصناعة والمناجم أن تتصرف بشكل حاسم وفقًا للبندين

المذكورين، وتأمم كل مؤسسة تابعة للبند(ج) وتعيّين إدارة كل مؤسسة خضعت للبند(د) وبأسرع وقت ممكن، وتوضيح واجبات ما تبقى من الصناعات، ومواجهة تدني الوحدات الصناعية وانخفاض مستواها الإنتاجي ومعالجة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للطبقات الفقيرة بشكل فعال .[٢٥]

أيد مشروع القانون النائب مجيد أنصاري[٢٦] كونه نوقش وعُدِلَ في لجنة الصناعات والمناجم البرلمانية، ونبه أعضاء المجلس لخطورة الوضع الاقتصادي لما ذكره وزير الصناعة والمناجم من كثرة الصناعات المؤممة في البلاد التي أُغلقت بعد القانون الذي شرعه المجلس الثوري بسبب الخلافات القائمة والبعض منها على وشك الانهيار، أو توقف العمل فيها بشكل تام، وأشار إلى تلقيه رسالة بخصوص شركة الدواجن التي اقترضت (٤٠٠) مليون ريال من البنك الزراعي، وتوقفت عن الانتاج بسبب تلك المشكلات الثانوية، وهناك احتمال تلف الاجهزة بسبب تأخير تشغيلها، وأوجب على اللجان التحقيق في الامر، وأكد على غلق العديد من الصناعات المماثلة في حال لم يتم التحقيق والإسراع في متابعة تلك الحالات العائقة للعمل بدلاً من وضع خطة جديدة تستغرق مدة أشهر لتصل الى اللجنة حتى يحين دورها وتطرح على جدول أعمال المجلس حينها يكون الأوان قد فات وتسبب في خسائر مادية كبيرة للاقتصاد الإيراني، وبيَّنَ للمجلس حاجة البلد إلى الموافقة على مشروع القانون لتتمكن اللجنة من بدء عملها، وطلب منهم الإسراع في التصويت .[٢٧]

يبدو من ذلك أن المجلس الثوري ومجلس الشورى الإسلامي قد وضع جميع المؤسسات الصناعية والتعدينية والشركات وغيرها من المنشآت تحت اللائحة التنفيذية لقانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية وحدد موعداً نهائياً لتوضيح حالة إدراجها ضمن فقرات القانون وألزمها بمراجعة الوزارة للتأكد من الأمر، إلاَّ أن عدم استقرار أوضاع البلاد بسبب الخلاف بين المجلس والحكومة خلق فوضى إدارية، وتدهوراً في القطاع الإنتاجي، وزادت من مشكلة البطالة، الأمر الذي دفع عدد من أعضاء المجلس إلى الاهتمام بذلك الموضوع وطرح الحلول التي من الممكن أن تساهم في حل المشكلة التي عانت منها بعض الشركات الصناعية العاملة في إيران، بسبب تطورات الأوضاع السياسية في البلاد .

على إثر ذلك قدم عشرون [٢٨]عضواً في ١٠ كانون الأول ١٩٨٠ لائحة عاجلة لهيئة الرئاسة في المجلس تضمنت إلغاء التصويت العاجل على مشروع قانون تمديد المهلة الزمنية، وأسماء اللجنة

المكلفة في تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية التي قدمتها وزارة الصناعة والمناجم سابقة الذكر، وأناب النائب محمد علي هادي عن الأعضاء الموقعين قائلاً: "لم يكن التعامل مع ملف الصناعات والمعادن بشكل صحيح، فعندما أصيبت بالركود أثناء الثورة أو بسبب الإضراب العام أو نقص المواد الخام تم تخصيص (٨) مليار تومان[٢٩] لتلك للصناعات ثم قسموا الصناعات إلى تلك اللائحة المعمول بها، وصادروا بعض منها بالكامل والبعض الأخرى حددوا مهلة زمنية لأصحابها لتسديد قروضهم، إذ شمل البند (ج) المصانع والمعامل والمؤسسات التي استلمت قروضاً للتأسيس أو التوسعة، وكانت تلك القروض أعلى من كامل الملكية للشركة لهذا أصبحت تابعة للدولة، وأوجبت تسديد ما تبقى من الديون لها، أما إذا كانت ملكيتها أكبر من القروض فان الدولة شريكة فيها، وحُددت مدت التسديد لغاية ١٧ تموز ١٩٧٩ ثم مُدِدَتْ حتى نهاية العام نفسة، وعند دفعهم الأموال المستحقة عليهم فإن الدولة تمنحهم كل الملكية، أي أن نسبة ٥٠٪ و ٤٠٪ التي أُممت للدولة تكون لأصحاب الشركات، وفي حال عدم تسديد المبالغ والديون تبقى الدولة شريكة فيها، ثم منحوا فرصة أخرى لتوضيح موقفهم الاقتصادي لغاية ١٦ تموز ١٩٨٠ وانتهت المدة المحددة ولم يلتزم البعض بذلك وحصل تمديد للمرة الثالثة، وعلى الحكومة تأميم تلك الشركات وعدم التمديد مرة أُخرى، وعلل ذلك بأن أصحاب تلك الشركات يمنحوا فرصة لاقتراض رؤوس أموال من تلك البنوك ويعملوا على تهريب جزءً منها للخارج وبتالي يتسبب هدر وضياع لتلك الأموال" [٣٠]وبحضور (١٨٤) عضواً صوتوا بالأغلبية على اقتراح القانون .[٣١]

أدت تلك الإجراءات إلى مناقشة ودراسة مشروع القانون السابق في ثلاثة اجتماعات متتالية وبحضور المسؤولين المعنيين في لجنة الصناعات والمناجم وذكر أمين ناصري [٣٢]مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس أن قانون التأميم والحماية شرع من أجل تنظيم الوضع الفوضوي للصناعات، وأوضح تبعيتها في عهد النظام البهلوي بالكامل للقطاع الخاص والشركات الأجنبية، وبعد الثورة الإسلامية حدثت اضطرابات لا يمكن نكرانها قد أثرت بشكل مباشر على الصناعة، بما في ذلك قضايا العمال، والتشريعات القانونية، وقضايا الملكية، وعملية شراء المواد الخام وبيعها وتوزيعها، كل ذلك سبب إرباك ووضع غير طبيعي في عملية الإنتاج، وبيَّنَ الأخير أن مشروع القانون رُفِضَ بالإجماع خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٨٠ للأدلة الآتية-:[٣٣]

١- تمديد المدة المحددة في القانون مرتين، وأن تلك المدة كافية لتسديد ولتخفيض مبالغ الدين المطلوبة إلى ٢,٥ من مجموع القروض طويلة الأمد التي يقسمونها على الملكيات الثابتة قبل خصم الاستهلاك، لذا فأن التمديد مرة ثالثة ليس ضرورياً .

٢- إن إعادة التمديد تتيح لأصحاب الصناعات المشمولة بالقانون المذكور إمكانية تأمين ديونهم من المصارف، وسداد الدين بالطريقة المذكورة مخالفة لأهداف القانون .

٣- لا يوجد حظر قانوني على استمرار عمل اللجنة المكونة من خمسة أشخاص لتحديد وضع الصناعات المدرجة في البند (ج) واقترحت اللجنة إعداد مشروع قانون أكثر شمولاً، وعلى هذا الأساس رُفِضَ مشروع القانون بالأغلبية. [٣٤]

ممَّا تجدر الإشارة إلية أن إصرار الأغلبية أو الكتلة الأكبر في مجلس الشورى الإسلامي المنضوية تحت خط ولاية الفقيه إلى تطبيق قانون تأميم وحماية الصناعات الإيرانية كما شرعه المجلس الثوري، وأمر به السيد روح الله الخميني طبقاً لفتاواه في كتاب تحرير الوسيلة، والمحافظة على رؤوس الأموال من التهريب إلى خارج البلاد، والمساهمة في تكوين القطاع المختلط أو التعاوني وتحديد الملكية الخاصة للأفراد. [٣٥]

ومن أجل تأميم وحماية الصناعة الإيرانية ناقش مجلس الشورى الإسلامي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٨١ مشروع قانون تعديل المادة الثالثة المتعلق برخصة إنشاء وتأسيس المعهد الإيراني للمعايير والبحوث الصناعية، وذكر أمين ناصري مقرر لجنة الصناعات والمعادن في المجلس عند تقديمه تقرير مشروع القانون موافقة اللجنة المشتركة من صناعة النفط، والصناعات والمناجم، والمعادن بالإجماع في اجتماعها المنعقد في يوم الثلاثاء الموافق ١٤ كانون الأول ١٩٨٠ وبحضور وزير الصناعات والمناجم نعمة زاده، وكذلك الموافقة على تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٠) للنظام الأساسي للمعهد، وأوضح الناصري بأن المادة الثالثة المتعلقة برخصة تأسيس المعهد سابقاً وضعت تلك المؤسسة تحت رقابة وزارة التجارة، وكان أحد شروط إدارة تلك المؤسسة أن يكون حاصلاً على شهادة الهندسة الكيمياوية، وبعد الدراسة والمداولة في الاجتماع الأخير تمت الموافقة على تغيير تلك البنود وأصبح الاختيار من قبل وزير الصناعات والمعادن، كما أُزيل شرط الهندسة الكيميائية الذي قَيَّدَ اختيار الأشخاص وحسب مشروع القانون الذي أقره المجلس الثوري في ١٦ تموز

١٩٨٠وكان نصه: (اختيار المدير العام للمعهد الإيراني للمعايير والبحوث الصناعية من قبل وزير الصناعات والمعادن، وأن يكون من بين الخبراء الحاصلين على تعليم عالٍ ولديه خبرة وتخصص كافيين في الإدارة، ويمكن تكراره لشغل المنصب بعد إكمال المدة المحددة له في حال أثبت جدارته في العمل)، ونص التعديل كالآتي-:[٣٦]

(أ)- تعدل المادة الثالثة من القانون المتعلق برخصة إنشاء المعهد الإيراني للمعايير والبحوث الصناعية المعتمد لعام ١٩٦٠ على النحو التالي:

المادة الثالثة: يتم اختيار رئيس معهد المعايير والبحوث الصناعية الإيرانية من قبل وزير الصناعة والمناجم .

(ب)- تعديل مشروع القانون المتعلق بتعديل البند (أ) من المادة (١٠) من النظام الأساسي لمعهد المعايير والبحوث الصناعية في إيران الذي وافق عليه المجلس الثوري لجمهورية إيران الإسلامية في ١٦ تموز ١٩٨٠ وفقًا لأحكام التعديل المذكور أعلاه .

وأجمالاً لم يشهد مشروع القانون معارضةً في المجلس، إلاَّ أن بعض الأعضاء أثاروا عدداً من الأسئلة حول أصول القانون وتعديله كان من بينهم النائب حسين الموسوي الخراساني أستفهم عن الأخير بسؤالين هما، الأول: ما الفرق بين وزير التجارة أو وزير الصناعة والمناجم إذا قام بتعيين هذا الرئيس؟ والأخر: لماذا رُفِعَ القيد الذي فُرِضَ على أن يكون مدير المعهد خبيراً؟ وهل أصحاب الخبرة لديهم مشكلة في هذا المجال واردتم إزالتها، فأجاب النائب علي أشرف أفخمي قائلاً: "إن الفرق في الاختيار بين الوزارتين لرئيس المعهد وجهة نظر تنظيمية، وذلك يدار تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم وليس وزير التجارة هذا من جهة، وموضوع البحث والقياس الصناعي للسلع والوصف الوظيفي الذي حُدِدَ له أقرب إلى واجبات وزارة الصناعة من وزارة التجارة من جهة أُخرى، وهذا ما قِمْتُ بتنسيقه مع السياسات الأخرى. أما بخصوص القيد الذي وضع في الهندسة الكيميائية فقد أصدر المجلس الثوري قراراً وضع فيه التعليم العالي، لكننا أردنا تصحيحه أيضًا، ولا مانع من تلك المسألة التي وضعت بل يجب أن يكون لديه ما يكفي من الخبرة والتجربة لإدارة تلك المؤسسة، ولا توجد معارضة في هذا الصدد من وزارة الصناعة على الإطلاق"، وتمت الموافقة عليه بالأغلبية من مجموع (١٨٥) عضواً حضر الجلسة.[٣٧]

يبدو مما سبق أن مجلس الشورى الإسلامي كان همه حل المشكلات المزمنة في الاقتصاد الإيراني في مجال الأبحاث بعد الثورة وإعادة عمل المعهد لتنفيذ الأنشطة العلمية وتصنيع المواد الهامة للدولة، والعمل على تطوير القطاعات الصناعية الأُخرى للمساهمة في تغطية نفقات الحكومة، واستيعاب أكبر عدد من العمال، وحل مشكلة البطالة .

واستكمالاً لتأميم الصناعة الإيرانية ناقش المجلس لائحة عاجلة قدمها النائب محمد بجنوردي مع مجموعة من الأعضاء في ١٨ كانون الثاني ١٩٨١ بشأن تأميم بعض أسهم وحصص الأجانب في الشركات الإيرانية، وأوضح النائب أحمد توكلي سبب استعجال اللائحة كونه أحد الموقعين عليها، أن المسألة لها جانب اقتصادي وفقا لبند (٨) من اصل المادة(٤٣) [٣٨]للدستور الإيراني لذلك وجب حفظ الاستقلالية الاقتصادية للبلاد، وأن الاستثمارات الأجنبية في إيران فيها أيضًا قيود ومحذورات وهي غير ممكنة، فإذا سمح المجلس ببقاء الاستثمارات الأجنبية التي أُجيزت من قبل الشاه ونظامه سابقاً في إيران سارية المفعول وبنفس القوة، مع ملاحظة ان تلك الاستثمارات كانت عادةً لحفظ مصالح المستعمرين من الشرق والغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، ممَّا لا شك فيه أنها سببت ضرراً كبيراً للوضع الاقتصادي الإيراني، واستمراره زاد من تلك الأضرار، كما ذكر في حديثة بأن لتلك المسألة جانباً سياسياً أيضاً عند ما اتخذ المجلس قراراً بحل قضية السفارة الأمريكية "بيت التجسس" التي عادت بفوائد عدة للشعب الإيراني، على الرغم من المعارضين للثورة الاسلامية داخل إيران الذين حاولوا تخطئتها، وهاجموا موقف الأغلبية في المجلس، وهذا العمل أثبت بوضح للأغلبية حقيقية وأصل المعارضة للإمبريالية الأمريكية والقوى الاستعمارية في الشرق والغرب كافة، ومن خلال الموافقة على لائحة القانون العاجل في ظل تلك الظروف يمكن الرد بقوة على معارضي الثورة الاسلامية والعناصر التي لها ميول نحو الشرق والغرب، وتلى نص اقتراح القانون على المجلس كالآتي-:[٣٩]

المادة الوحدة- تُعتبر جميع أسهم الأجانب الحقيقية منها والقانونية في الشركات والمؤسسات الإيرانية الوطنية قد أُممت من تاريخ المصادقة على هذا القانون .

الفقرة الأولى: يمكن للمواطنين الأجانب المقيمين في إيران الاحتفاظ بحصصهم بشرط الاستمرار في الإقامة ضمن حدود قوانين جمهورية إيران الإسلامية .

الفقرة الثانية: الإيرانيين الذين تنازلوا عن جنسيتهم ولم يبيعوا أو ينقلوا أسهمهم خاضعون إلى أحكام هذا القانون .

عارض النائب مجيد انصاري استعجال اقترح القانون مستنداً على أن أغلب تلك الشركات أهلية، وبعد أن أحصاها الأخير وجد عملها منحصر بمشاريع بناء الفنادق، ومشاريع جذب السائحين، وأوجب غلق تلك الشركات لأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار المنفعة العامة للشعب، وعلى الحكومة تفحصها وهي قليلة العدد دون استعجال، ومن ثم اقتراح قانون شامل بشأن الشركات والاستثمارات الأجنبية في إيران، وبيَّنَ أضرار الموافقة على اقتراح هذا القانون العاجل على وجه السرعة، في حال مصادرة تلك الشركات العادية وغير المجدية وجعلها تحت إدارة الدولة تتحمل الأخيرة نفقات أصحابها الباهظة، مذكراً بتأميمها لبعض المصانع بعد الثورة التي تضررت كثيراً على حد قوله، وأصبح إنتاجها سيء ولم ينفع الشعب من جهة، قبال ذلك تقوم الدول الأوربية بمصادرة معظم أسهم الشركات الإيرانية التي تركزت استثماراتها في الدول الأجنبية الأوروبية عامة والكتلة الغربية خاصة، وقد حققت تلك الشركات أرباحًا هامة من جهة أُخرى، فتساءل من المتضرر والخاسر في هذا الحال؟ فأجاب: الجمهورية الإسلامية هي المتضررة، وأوضح للمجلس أن الشركات الإيرانية في الخارج لم تُقَيَّمْ، وأسهمها غير معروفة، وأنه ضد استعجال مقترح القانون، وعّدَّه قرار متسرع، واقترح إحالته للمجلس بطريقة عادية، ومنحه وقت كافٍ للنظر فيه.[٤٠]

على إثر ذلك أحدثت معارضة الأنصاري ردت فعل لدى المجلس، وبيَّنَ رئيس الجلسة أن المشكلة التي واجهت المقترح هي دفع التعويضات أثناء التأميم وهذا عبء مالي على الحكومة، وأن اقتراح الأعضاء في المجلس لا يطرح إطلاقا دون دراسة ومعالجة لمثل تلك الحالات، واقترح مناقشة هذا الموضوع وطرحه على اللجنة الحكومية، وتأمين منافذ التمويل لصرف التعويضات وعرضه على المجلس، ونتيجة للمواقف المعارضة سحب النائب أحمد توكلي توقيعه، وعلل ذلك لعدم انتباه لنقطة العبء المالي، وأكد هذا الحق لمن وقعوا أيضاً سحب تواقيعهم من المقترح، وعلق النائب محمد بجنوردي بوجود سوء فهم بموضوع تأميم أسهم الشركات الأجنبية من الشركات الإيرانية خاصةً بالتعويض عن الأضرار، لا يتعين على حكومة جمهورية إيران الإسلامية دفع ثمن الأسهم المؤممة، وأكد فعل ذلك بمشروع قانون آخر تقدمه الحكومة لاحقًا تذكر فيه آلية التأميم، ومقدار الضرر الذي

حدث، ورد رئيس الجلسة على تعليق الأخير يجب أن يكون هناك قانون في الاقتراح نص على عدم منح التعويض، وتلك إجابة لم تكن مقنعة، لذلك أُجل إقرار اقتراح القانون لوقت آخر.[٤١]

وعلق النائب محمد حسن طيبى [٤٢] بالجلسة المنعقدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨١ لمجلس الشورى الإسلامي عن أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية التي واجهت الثورة الإسلامية وذكر منها: عدم تجانس الصناعات الإيرانية التي ورثها النظام الإسلامي من النظام البهلوي، وأوضح في حديثه أن محاربة النظام الإسلامي للإمبريالية الغربية لم تؤتي ثمارها التي رغبوا في تحقيقها، وأكد على ممثلي الشعب الايراني مناقشة ومتابعة ذلك الأمر الحيوي الهام في المجلس بكل شجاعة، وأوجب تطبيق القانون لحل مشكلات الصناعة الإيران بأسرع وقت، وطرح على المجلس ثلاث مشكلات أساسية واجهت الصناعة آنذاك هي-:[٤٣]

١- تشغيل الصناعات المشار إليها حسب التغييرات التي يجب إجراؤها في خط الإنتاج .

٢- استقرار المشاريع المعمارية والصناعية لتأمين الاحتياجات المستقبلية في البلاد .

٣- تحليل وفحص اختيار مناطق مختلفة من الدولة لإقامة صناعات جديدة .

ولفت نظر المسؤولين عامة ووزير الصناعات والمناجم خاصة إلى نقطتين هامتين هما، الأول: توقف الصناعات عن العمل بكامل طاقتها، والآخر: منع إنشاء مشاريع معمارية صناعية، فضلاً عن دخول ما يقارب (٢٥٠) ألف شخص إلى سوق العمل كل عام، ولا يمكن تشغيل هذه القوى العاملة إلاَّ في المشاريع المعمارية ومشاريع البناء، وإذا توقفت تلك المشاريع الإنشائية التي وفرت الاحتياجات الحقيقية للصناعة، واستقطاب تلك الطاقات العاملة، ازدادت بذلك مشكلة البطالة، وعَدَّ خطة إنشاء القاعدة الصناعية لمدينة أسفرين أمرًا حيويًا للغاية لتلبية الاحتياجات الصناعية للبلاد، واستيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، وأوجب على المسؤولين اتخاذ اجراءات صارمة وقاطعة في تكملة وتشغيل المشروع.[٤٤]

ومن جانب آخر قدمت اللجنة الاقتصادية في المجلس بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٨١ اقتراح قانون أولي فوضت فيه الهيئات واللجان المشتركة في الصناعة والمعادن والشؤون القضائية إضافة فقرة إلى مشروع قانون منح الإجازة لوزارة الصناعة والمعادن للإشراف أو إدارة بعض الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية والإنتاجية المصادق عليها من قبل المجلس الثوري في ٦ تموز ١٩٨٠ لمدة سنة

واحدة، وبيَّنَ مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس أمين ناصري ان مشروع القانون لم يناقش بإمعان من قبل تلك اللجنة بسبب تعثر حضور مسؤولي الوزارة المعنية، ولكن بحسب معلومات اللجنة أن مشروع القانون أعلاه تعلق بقانون حماية الصناعات الوطنية الإيرانية، وَعَلِمَ المجلس أن ذلك القانون نفذته هيأة الصناعات الوطنية الإيرانية بهدف مصادرة الشركات التي تندرج تحت البنود (أ) و(ب) و(ج)، كما سمح بتعيين تلك الهيأة لإدارة الشركات الصناعية فقط من دون إدارة الشركات التجارية التي كانت الى جانب بعض الشركات الصناعية.[٤٥]

واستشهد الناصري بشركة جنرال موتورز G.M) [٤٦]) التجارية المتخصصة ببيع قطع الغيار فقط، إذ أوضح بأن قانون حماية الصناعات الوطنية لم يسمح للشركة الصناعية بتعيين مدير في الشركات التجارية التابعة لها، إلاّ أن القانون المصادق عليه في تاريخ ٦ تموز ١٩٨٠ من قبل المجلس الثوري فوض الصناعات الوطنية أو وزارة الصناعة والمعادن بتعيين مديراً لتلك الشركات التجارية، وطلب من المجلس التصويت على اقتراح القانون الأولي وإحالته إلى اللجان المعنية لدراسته وإجراء بعض التعديلات للنهوض بواقع الاقتصاد الإيراني، وكان من مادة واحدة نصت على: تفويض الصلاحيات للجان المشتركة للصناعات والمعادن والشؤون القضائية بالموافقة على الإشراف أو إدارة بعض الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية والإنتاجية، وتمت الموافقة عليه بالأغلبية من مجموع الحاضرين (١٨٢) عضواً في تلك الجلسة.[٤٧]

وبعد أسبوعين من الدراسة لاقتراح القانون تمت الموافقة على اعتماد سنتين للتطبيق التجريبي لقانون إضافة فقرة على مشروع القانون المتضمن السماح لوزارة الصناعة والمعادن بالإشراف أو إدارة بعض الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية والإنتاجية، وأوضح الناصري بأن مقترح القانون الذي وصل للمجلس وافقت عليه اللجان المشتركة، وتعلق أيضاً بالشركات التي تم تأميمها بموجب قانون حماية الصناعات الإيرانية، وكان لبعض تلك الشركات مؤسسات تجارية تابعة لها، وعمل اصحابها بذكاء وحلوا تلك الشركة أو اتبعوا طرقاً شرعية أُخرى حالوا دون مصادرة وتأميم شركاتهم، في حين نصت المشاريع والمقترحات القانونية على تأميم الشركات التجارية التابعة لتلك الشركات الصناعية، وعليه جاء نص القانون كالآتي-:[٤٨]

فقرة: جميع الحالات المذكورة في المادة الواحدة التي تمت الموافقة عليها في ٦ تموز ١٩٨٠

والتي بموجبها يكون الحق في المراقبة والاشراف والإدارة لوزارة الصناعة والمعادن، وهيأة الصناعات الوطنية الإيرانية، ووفقا للاذن المشار إليه في المادة المذكورة اعلاه، وكذلك قانون حماية ودعم الصناعة الايرانية واللائحة التنفيذية الخاصة به، وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الشورى الاسلامي، والأخذ بعين الاعتبار وضع الشركات في نهاية عام ١٩٧٧، فتكون الاجراءات كالآتي-:[٤٩]

أ- إذا كانت تلك الشركات قد حُلت بطريقة او بأُخرى وفق القوانين المذكورة قبل أن تخضع تحت إشراف وزارة الصناعات والمعادن أو هيأة الصناعات الوطنية الإيرانية، وبحسب القرارات الصادرة أصبح من حق الأخيرة التصرف فيها وفي اي مرحلة كانت، بصفتها السلطات القانونية وتكمل عمل تصفية تلك الشركات والمؤسسات المعنية حتى المرحلة النهائية بواسطة وكلائها والمعينين من قبلها بصفة رسمية .

ب- لوزارة الصناعة والمعادن، وهيأة الصناعات الوطنية الإيرانية، اتخاذ القرار الضرورية المناسبة في بطلان عملية تصفية واستمرار أنشطة تلك الشركات والمؤسسات المعنية وفقاً للضوابط والقوانين النافذة.

ج- تحديد صلاحيات الممثلين المعينين من قبل الوزارة والهيأة في دراسة واقع تلك الشركات المراد تأميمها من عدمه، فضلاً عن قيام وزارة الصناعة والمعادن، وهيأة الصناعات الوطنية الإيرانية محل الجمعية العامة للمساهمين في تلك الشركات المعنية، ويكون لها الصلاحيات والواجبات المنوطة بالأخيرة كافة .

د- لا يشترط الالتزام بالأحكام المتعلقة بدعوة المساهمين لتكوين الجمعيات العامة كما هو موضح في القانون التجاري والنظام الأساسي للشركات والمؤسسات المذكورة، والالتزام بلائحة الدعوة من قبل الممثلين عن الوزارة .

هـ- يكون المساهمين والمؤسسين والمتصرفين في الجمعية العامة هم أصحاب القرار عن تصفية الشركات والمؤسسات المعنية، ويكونوا ملزمين بإجراء عملية الاسترداد والتعويض، وكل ما تعلق بنقل الأموال المنقولة أو غير المنقولة الخاصة بها من تاريخ تصفيتها، وكذلك الدفعات النقدية وغير النقدية والالتزامات الائتمانية والمستندات وغيرها .

و- على المدراء المعينين من قبل وزارة الصناعات والمعادن أو مؤسسة الصناعات الوطنية الإيرانية وخلال ستة أشهر من تاريخ تعيينهم في منصب الإدارة في الوحدات المذكورة اتخاذ قرار بشأن التحويلات والالتزامات والمدفوعات السابقة (موضوع الفقرة د) والبدء بالمعالجة وغيرها، وتأكيد المدفوعات التي سبق ذكرها، وبحضور (١٨٤) عضواً في المجلس أيد اقتراح القانون (١١٥) منهم، وعارضه (٦٥) عضواً.[٥٠]

يتضح ممَّا سبق أن مجلس الشورى الإسلامي قد عمل جاهداً على تأميم الصناعات الإيرانية ومصادرتها ووضعها تحت رقابة الدولة أو المؤسسات التابعة لها خاصة تلك الصناعات العائدة للعائلة البهلوية ورجال نظامه أو المقربين منه، فضلاً عن الشركات الأجنبية، بهدف حماية تلك الصناعات من التبعية والسيطرة الخارجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والنهوض بالاقتصاد الإيراني وتشجيع الإنتاج المحلي ورفد الأسواق الإيرانية، والحفاظ على قوة وهيمنت الدولة على مجمل النظام الاقتصادي في البلد رغم الخلاف بين الائتلافيين والأحزاب السياسية الأخرى .

الخاتمة:

١- إن فكرة إجراء التأميم ليس لإنهاء تبعية إيران الاقتصادية بالغرب فحسب، بل للقضاء على نفوذ أصحاب الشركات والمصارف الاقتصادي المؤثر على سياسة النظام الجديد، والتابعة لرجال الأعمال والعوائل الأرستقراطية الموالية بالشاه .

٢- وضع جميع تلك المؤسسات الصناعية والتعدينية والشركات وغيرها من المنشآت تحت اللائحة التنفيذية لقانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية ومعالجة الفوضى الإدارية، وتدهور القطاع الإنتاجي، وحل مشكلة البطالة .

٣- المساهمة في تغطية نفقات الحكومة، واستيعاب أكبر عدد من العمال، وحل المشكلات المزمنة في الاقتصاد الإيراني، وتنفيذ الأنشطة العلمية وتصنيع المواد الهامة للدولة، والعمل على تطوير القطاعات الصناعية الأُخرى، وصولاً لمرحلة الاستقلال الاقتصادي حتى الاكتفاء الذاتي .

الهوامش:

[١] هاجر خضر محمد النصراوي، الاوضاع الاقتصادية في إيران ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية

التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٢، ص٣٩ .

[٢] جعفرى صارمى، مصادره اموال يا ملى سازى صنايع، نسيم آنلاين، تهران، ١٤٠٢ش، ص٢ .

[٣] ملفات وزارة الخارجية العراقية، مدخل في السياسة الاقتصادية للمؤسسة الدينية في إيران بعد الشاه، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، رقم الملفة ٣١٢/٥١/١١/٩٢ R –E، في ١٩٨٣/٣/٤، ص٦ .

[٤] مؤسسة المستضعفين: وهي مؤسسة خيرية أُنشأت في شهر آذار ١٩٧٩ بأمر من السيد روح الله الخميني، وعادة أصولها المالية إلى أملاك الشاه محمد رضا بهلوي وعائلته وأقاربه ومقربيه ورجالات نظامه المصادرة حسب قوانين التأميم الذي أقرها المجلس الثوري، وأصبحت تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية في السنة الأولى للتأسيس، ثم تحولت تحت إشراف مكتب المرشد الأعلى مباشرةً، وكانت مهمتها دعم المستضعفين والطبقات المهمشة في المجتمع. للمزيد ينظر: مرشد تركي كاظم نجم الجنابي، المصدر السابق، ص١٢٧ .

[٥] نصه "وفقًا لهذا المرسوم، يفوض مجلس الثورة الإسلامية بنقل جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لسلالة بهلوي وفروعها وموظفيها وتلك المتعلقة بهذه السلالة، والتي اختُلست من خزينة المسلمين خلال الفترة غير المشروعة لصالح الفقراء والعمال والعاملين الضعفاء، ويجب إيداع تلك المواد المصادرة والمنقولة في البنوك بحساب وباسم المجلس الثوري أو من ينوب عنه، وكذلك الممتلكات غير المنقولة مثل العقارات والأراضي، ويجب تسجيلها وتوحيدها حتى يمكن استخدامها لمنفعة الفقراء ولطبقات كافة، وإبلاغ الحكومة بأن هذه الغنيمة ليست ملكاً لها وإنما ملكاً للمجلس الثوري. ينظر: حسين سيمايى، قلمرو مالكيت خصوصى وحكم مصادره اموال از ديدكاه امام خمينى، مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى، تهران، ١٣٧٨ش، ص١٣٧ .

[٦] سهام محمد عبد، الصناعة النفطية في إيران للمدة ١٩٦٨-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٣٥ .

[٧] نضال كاظم سلمان الهلالي، تطور التكوين الطبقي في إيران وتأثيره على السلطة الدينية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص ١٣٣ .

[٨] جعفرى صارمى، منبع قبلى، ص٣ .

[٩] سيد على مير باقرى، راهبرد سياسى امام خمينى در رابطه با دولت موقت، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨٩ش، ص١١٢ .

[١٠] هاجر خضر محمد النصراوي، المصدر السابق، ص٤٩ .

[١١] غلام رضا حسني: ولد عام ١٣٠٦ في قرية بزرك آباد في مدينة أورمية بمحافظة إذربيجان الغربية، من أسرة دينية ثرية، أكمل دراسته الأولية في قريته، ثم درس اللغة العربية وآدابها والعلوم الدينية في مدرسة الملأ مجيد أخباري، وفي العشرين من عمره درس الثانوية في مدينة أورمية التي تبعد عن قريته (٣٠) كم، بعد سنتين من الدراسة انتقل إلى مدينة قم المقدسةلمواصلة دراسته الدينية، بدأ نشاطه السياسي عام ١٣٤١ بعد نشر قانون الجمعيات من قبل الحكومة البهلوية وعارضه، كما شكل مجموعة مسلحة في مدينته عام ١٩٧٨ لدعم التظاهرات ضد النظام، وبعد الثورة شغل مناصب عدة منها: قائاً للجان الثورية في مدينته، أمام جمعة مدينة أورمية، ممثلاً

لمدينته في مجلس الشورى الإسلامي عن الدورة الأولى، ووكيلاً شرعياً للولي الفقيه في مدينته، توفي عام ١٣٩٧.للمزيد ينظر: عبد الرحيم اباذرى، خاطرات حجة الاسلام حسنى امام جمعه ى ارميه، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨٤ش .

[١٢] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٢٣، روز پنجشنبه ٢ مرداد ١٣٥٩ش، ص٢٧٧.

[١٣] محمد بجنوردي: هو محمد كاظم بن آية الله حسن الموسوي البجنوردي ولد عام ١٩٤٢ في مدينة النجف الأشرف من عائلة دينية، كان والده من كبار علماء الشيعة ووالدته من نسل السيد آية الله أبو الحسن الأصفهاني، أكمل تعليمه الأولى في المدرسة الإيرانية العلوية في النجف الأشرف حتى الصف التاسع، ودرس العلوم الدينية في الحوزة العلمية بمدينة النجف الأشرف، بعدها عاد إلى مدينة طهران عام ١٩٦٠ وأكمل تعليمه الثانوي والديني فيها، بدأ نشاطه السياسي مع بداية الثورة التي قادها السيد روح الله الخميني ١٩٦١ ضد النظام البهلوي، أسس حزب الأمة الإسلامية ١٩٦٣، سُجِنَ قرابة (١٤) عاماً، وبعد انتصار الثورة شغل مناصب عدة منها: محافظاً لمدينة أصفهان في عام الثورة الأول، وممثلاً عن أهالي مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي عن دورته الأولى، ومديراً لمركز البحوث الإسلامية الكبرى ١٩٩١، ومديراً للمكتبة الوطنية ودار الوثائق الإيرانية ١٩٩٧-٢٠٠٥، مسؤولاً للمؤسسة الثقافية في مدينة طهران من عام ٢٠٠٧ إلى الآن، له مؤلفات عدة منها: موسوعة إيران في (٤) مجلدات، الموسوعة الثقافية الشعبية الإيرانية، وغيرها. للمزيد ينظر: على أكبر مايرمانى، مسى به رنك شفق- سركذشت وخاطرات سيد كاظم موسوى بجنوردى، جامعه انديانا، ١٣٨٧ش؛ مركز بزوشهاى ايرانى واسلامى، زندكينامه سيد كاظم موسوى بجنوردى، مركز دائره معارف بزرك اسلامى، تهران، ١٣٩٢ش .

[١٤] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٤٤، روز بنجشنبه ١٣ شهريور ماه ١٣٥٩ش، ص٦٢١.

[١٥] همان منبع .

[١٦] عزة الله سحابي: هو عزة الله بن يد الله سحابي ولد عام ١٩٣٠ في مدينة طهران، أكمل تعليمه الأولي والثانوي في مدينته، وحصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة طهران في الكلية التقنية قسم هندسة الميكانيك، عمل محرراً في مجلة فروغ علم عام ١٩٥٠، ومجلة كنج شيكان عام ١٩٥٣، بدأ نشاطه السياسي في اللجنة الجامعية لحركة المقاومة الوطنية عام ١٩٥٣، أُعتقل مرات عدة في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٣ وعام ١٩٧١ وحكم عليه بالحبس مدة (١٥) سنة في سجن عادل آباد في مدينة شيراز حتى أيام بهلوي الأخيرة، بعد انتصار الثورة الإسلامية شغل مناصب عدة منها: عضواً في المجلس الثوري، وممثلاً لمدينته في مجلس الشورى الإسلامي لدورته الأولى، وممثلاً في الدورة الأولى لمجلس خبراء القانون الدستوري، وكان من المعارضين لولاية الفقيه واعترض على سياسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني الاقتصادية عام ١٩٩٠ وسجن على إثرها، ثم سجن عام ٢٠٠٠ وحكم عليه مدة (٦) سنوات بتهمة المشاركة في مؤتمر برلين، وآخرها سجن عام ٢٠٠٩ لمدة سنتين بعمر ناهز الثمانين عاماً بتهمة الدعاية ضد النظام، توفي عام ٢٠١١.للمزيد ينظر: حميد بصيرت منش، با تاريخ در صحنه: كفتو با مهندس عزت الله سحابى، موسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى، تهران، ١٣٩٩ش .

[١٧] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة١، جلسة ٦٩، روز سة شنبة ٢٠ آبان ماه ١٣٥٩ش، ص١٠٧٧.

[١٨] همان منبع، ص١٠٧٨ .

[١٩] محمد علي تاتاري: هو محمد علي بن رضا تاتاري ولد عام ١٩٤٢ في مدينة زابل في محافظة سيستان وبلوشستان، أكمل تعليمه الأولي والثانوي في مدينته، وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق في زاهدان، كما حصل على شهادة البكالوريوس في الأجهزة الإلكترونية من كلية العلوم وتقنيات الطيران، كان مسؤولاً عن أجهزة الملاحة الجوية في النظام البهلوي، ومارس مهنة المحاماة وشغل منصب قاضياً في مدينته، وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ نشط في القضاء والمحاكم الثورية في مدينة زاهدان، ومن ثم أصبح ممثلاً عن الدائرة الانتخابية لمدينة زاهدان في مجلس الشورى الإسلامي لدورته الأولى، وشغل منصب عضواً في لجنة شؤون البرامج والميزانية للصناعات والمناجم في المجلس. ينظر: اكبر خوش زاد، منبع قبلى، ص١٨٩.

[٢٠] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسة ٧٤، روز يكشنبة، ٩ آذر ماه ١٣٥٩ ش، ص ١١٥١.

[٢١] علي أشرف أفخمي: ولد عام ١٩٥٠ في مدينة طهران أكمل تعليمه الأولي والثانوي فيها، ثم حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة أمير كبير للتكنلوجيا، بعد انتصار الثورة الإسلامية ١٩٧٩ شغل مناصب عدة منها: عضواً منتدباً لمنظمة الصناعات الوطنية الإيرانية عام ١٩٨٠، ونائباً لوزير العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٨٤، ورئيس مجلس إدارة بنك رواد الأعمال بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٣، ورئيساً تنفيذياً لإدارة بنك الصناعة والمعادن بين عامي ٢٠١٣- ٢٠١٨. للمزيد ينظر: بايكاه اطلاع رسانى وخبرى جماران، على اشرف افخمى كيست، تهران، جهار شنبه ٢٥ مرداد ١٤٠٢ش .

[٢٢] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة١، جلسه٧٧، روز جهار شنبة ١٢ آذر ماه ١٣٥٩ ش، ص١٢١٢.

[٢٣] نعمة زاده: هو محمد رضا نعمة زاده ولد عام ١٩٤٤ في مدينة تبريز، أكمل تعليمه الابتدائي في مدينته، ثم انتقل إلى مدينة طهران ودرس في مدرسة سيد جعفري للعلوم الدينية، ومدرسة فياضي الثانوية، ثم أكمل سنتين في الدبلوم في مدرسة علوي، وفي عام ١٩٦٨ سافر إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته الجامعية وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة البيئية من جامعة ولاية كاليفورنيا، وأسس هناك مع مجموعة من الطلبة الإيرانيين الجمعية الإسلامية لغرب أمريكا، ونال شهادة الماجستير أيضاً في الإدارة الصناعية، لكنه لم يكملها وعاد إلى إيران وعمل في القطاع الخاص، مع اندلاع الثورة أنضم إليها عام ١٩٧٨ وتعرف على محمد جواد باهنر، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني خلال إضرابات الصناعة النفطية، وبعد الثورة ١٩٧٩ شغل مناصب عدة منها: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة، ووزيراً للصناعة والمناجم في حكومة بني صدر وحكومة محمد علي رجائي عام ١٩٨٠، ووزيراً للصناعة في حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧، ووزيراً للصناعة والتعدين والتجارة في حكومة حسن روحاني ٢٠١٣-٢٠١٧. للمزيد ينظر: شهين محمدى ومحمد رضا مودودى، زيستن براى آفريدن- خاطرات مديريتى محمد رضا زاده از نيمكت مدرسه تا صندلى وزارت، جلد١، انتشارات كل نشر، تهران، ١٣٩٨ش .

[٢٤] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة١، جلسه٧٧، منبع قبلى، ص ١٢١٣.

[٢٥] همان منبع .

[٢٦] مجيد أنصاري: ولد عام ١٩٥٤ في قرية الخانوك بمدينة كرمان، أكمل تعليمه الأولى فيها ودرس العلوم الدينية في مدرسة معصومية المنطق وأساسيات الأدب في مدينته عام ١٩٦٧ على يد آية الله آشتياني والسيد أبو القاسم الموسوي، وغيرهم، ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة عام ١٩٧٠ لموصلة تعليمه الديني، وتعرف هناك على علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ومحمد جواد باهنر، بدأ نشاطه السياسي بالترويج لأفكار الأخير، وأسس مكتبة ونظم مجموعة من الشباب ضد النظام البهلوي، وكتب مجموعة من المسرحيات الثورية حتى عام ١٩٧٨، شارك في الثورة الإسلامية وبعد انتصارها، شغل مناصب عدة منها: ممثلاً لمدينته زرند ومدن أُخرى في مجلس الشورى الإسلامي لدورته الأولى والثالثة والخامسة والسادسة، ومساعداً قانونياً لرئيس الإيراني حسن روحاني عام ٢٠١٦- ٢٠١٧. للمزيد ينظر: بايكاه اطلاع رسانى وخبرى جماران، زندكينامه حجت الاسلام والمسلمين مجيد انصارى، تهران، جهار شنبه ٢٥ مرداد ١٤٠٢ش .

[٢٧] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة ١، جلسه٧٧، منبع قبلي، ص ١٢١٣.

[٢٨] كان من بين الموقعين على اقتراح إلغاء مشروع تعديل المادة الثالثة والخامسة الخاصة بتمديد المهلة والمادة الثانية الخاصة بتعديل اسماء اللجنة من قانون تأميم وحماية وتطوير الصناعات الإيرانية هم: محمد على هادى، فضل الله بشارتى، حسن شاهچراغى، سيد ابوالفضل موسوى،رضا استكى، محمد بجنوردى، هادي حسين غفارى، أسماعيل إبراهيم خوشنويس، وغيرهم. للمزيد ينظر: مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة ١، جلسه٨١، روز چهار شنبه ١٩ آذرماه ١٣٥٩ش، ص١٣٠٢ .

[٢٩] التومان: عملة نقدية رسمية في إيران حتى عام ١٩٣٢، أما الريال عملة نقدية رسمية صدرت في إيران عام ١٩٣٢ عن البنك المركزي الإيراني، إلا أن الإيرانيين استخدموا التومان في التعامل في الحياة اليومية، وقيمته النقدية ما يعادل ١٠ ريال في التعاملات المالية للعام نفسه، وفي عام ٢٠١٦ وافقت الحكومة الإيرانية على دعوة من البنك المركزي الإيراني لاستبدال الريال بالتومان، وفي أوائل عام ٢٠١٩ وبعد التضخم المفرط في العملة الإيرانية وافقت الحكومة أيضاً على تغيير العملة من الريال إلى التومان عن طريق إدخال عملة جديدة بقيمة ١٠٠٠٠ ريال لكل تومان واحد . ينظر: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/.

[٣٠] نقلاً عن: مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دورة ١، جلسه٨١، منبع قبلي، ص١٣٠٢ .

[٣١] همان منبع، ص١٣٠٣ .

[٣٢] أمين ناصري: هو محمد رضا بن أمين بن عباس ناصري ولد عام ١٩٥٢ في مدينة استانة الأشرفية بمحافظة كيلان، أكمل تعليمه الأولي والثانوي في مدينته، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة وهو من المثقفين والمقاتلين المعروفين في مدينته ضد النظام البهلوي، بعد انتصار الثورة الإسلامية شغل منصب عضواً في مجلس الشورى الإسلامي لدورته الأولى ١٩٨٠-١٩٨٤ ممثلاً عن مدينته وأصبح عضواً في اللّجنة الاقتصادية، وبعد انتهاء المدة التشريعية الأولى سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة دراسته هناك ونال شهادة الماجستير من جامعة ميشيغان في الهندسة الصناعية، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة فرجينيا في الاختصاص نفسه، ثم عاد إلى إيران وشغل مناصب عدة منها: نائباً لرئيس جامعة طهران في القسم الثقافي والاجتماعي، ورئيساً لجمعية الهندسة الصناعية لثلاث مرات، وعضواً في لجنة التخطيط بوزارة العلوم، أسس جامعة مهر آستان دارفاني،

توفي عام ٢٠٢١. للمزيد ينظر: ناصر مهدوى، امين ناصرى بزرك و از اهالى امروز (بركفته از شعر سهراب)، ستاره صبح، (روزنامه)، تهران، شماره ١٧٦٢، ٧ اسفند ١٤٠٠ش، ص٦ .

[٣٣] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٨، روز دوشنبه ٢٩ دی ماه ١٣٥٩ش، ص١٥٩٩ .

[٣٤] همان منبع، ص١٦٠٠ .

[٣٥] همان منبع .

[٣٦] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٥، روز سه شنبه ٢٣ دی ماه ١٣٥٩ش، ص١٥٣٢ .

[٣٧] همان منبع، ص١٥٣٣ .

[٣٨] نصت المادة(٤٣) من الدستور الإيراني: لضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث الفقر والحرمان، وتلبية ما يحتاجه الإنسان أثناء تطوره مع المحافظة على كرامته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد الآتية:-

١- توفير الحاجات الأساسية للجميع، وهي: المسكن، والمأكل، والملبس، والصحة العامة، والعلاج، والتعليم، والتسهيلات اللازمة لتشكيل الأسرة .

٢- توفير ظروف وفرص العمل للجميع، بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، وكذلك وضع وسائل العمل تحت تصرف جميع الأشخاص القادرين على العمل الفاقدين لوسائله، في صورة التعاونيات عن طريق الإقراض بلا فائدة أو أي وسيلة أخرى مشروعة لا تسبب تركيز الثروة وتداولها بيد أفراد ومجموعات محدودة، ولا تجعل من الحكومة رب عمل كبير مطلق. ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة الضرورات القائمة في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد لكل مرحلة من مراحل النمو .

٣- تنظيم البرنامج الاقتصادي للبلاد بحيث تتيح طبيعة العمل ومضمونه وساعاته للعامل، إضافة إلى بذل جهوده في العمل، الوقت المناسب والمقدرة الكافية لبناء شخصيته معنوياً وسياسياً واجتماعياً، والمشاركة الفعالة في قيادة البلاد وتنمية مهاراته والاستفادة الكاملة من إبداعه .

٤- مراعاة حرية اختيار نوع العمل؛ والامتناع عن إجبار الأفراد على عمل معين؛ ومنع أي استغلال لجهد الآخرين .

٥- منع إلحاق الأذى والخسارة بالغير، واكتناز الثروات، والاحتكار، والربا، وسائر المعاملات الباطلة والمحرمة .

٦- منع الإسراف والتبذير في الشؤون الاقتصادية كافة، سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات .

٧- الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا وتدريب العاملين أصحاب المهارات بحسب احتياجات تطور اقتصاد البلاد وتقدمه.

٨- الحيلولة دون وقوع الاقتصاد الوطني تحت السيطرة الأجنبية .

٩- التأكيد على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي لسد حاجات البلاد، وتحقيق اكتفائها الذاتي وتحريرها من التبعية الأجنبية . ينظر: دستور إيران لعام ١٩٧٩، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، ص١٢-١٣ .

[٣٩] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٧، روز يكشنبه ٢٨ دی ماه ١٣٥٩ش، ص١٥٨١ .

[٤٠] همان منبع، ص١٥٨٢ .

[٤١] همان منبع .

[٤٢] محمد حسن طيبي: هو محمد حسن بن رحمن طيبي ولد عام ١٩٣١ في مدينة روئين اسفرين شمال محافظة خرسان، فَقَدَ والديه في سن العاشرة والحادي عشر من عمره، أكمل تعليمه الديني في مدينة مشهد، بدأ نشاطه السياسي في قيادة التظاهرات ضد النظام البهلوي في مدينته، وهاجم في خطاباته سياسة النظام وطُورِدَ من قبل عناصر جهاز السافاك عام ١٩٧٧، وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ مثل أهالي مدينته في مجلس الشورى الإسلامي لدورته الأولى(١٩٨٠-١٩٨٤) وأصبح عضواً في لجنة المادة (٩٠) في المجلس، وطالب بإزالة الفقر والحرمان عن الشعب الإيراني، وتطوير شبكة الهاتف، والكهرباء، والطرق، وبناء المصانع، توفي في تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي عام ١٩٨١. للمزيد ينظر: أحمد طيبى، يادنامه شهيد محمد حسن طيبى، انتشارات سالوك، تهران، ١٣٨٥ش .

[٤٣] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٠٣، روز سه شنبه ٧ بهمن ماه ١٣٥٩ش، ص١٦٧٤.

[٤٤] همان منبع، ص١٦٧٤ .

[٤٥] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٣٦، روزپنجشنبه٣اردیبهشت ماه١٣٦٠ش، ص٢٣٢١.

[٤٦] شركة جنرال موتورز: هي واحدة من أكبر شركات تصنيع السيارات في العالم تأسست عام ١٩٠٨ في مدينة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية وحالياً تعمل في أكثر من مأئة دولة، كما عملت في أنتاج قطع غيار السيارات والبحث والتطوير والتكنلوجيا في تقديم سيارات عالية الجودة وحديثة في الأسواق العالمية بنهج مبتكر وحديث، إذ افتتحت الشركة مقراً لها في إيران عام ١٩٥٠ وتم تأسيس شركة سايبا بهدف أنتاج سيارات في إيران وحصلت على ترخيص تصنيع السيارات كاديلاك كممثل رسمي لشركة جنرال موتورز، ووقعت الأولى عام ١٩٦٣ اتفاقية تعاون مع الأخيرة في أنتاج المركبات الخفيفة والثقيلة وحظت تلك المركبات بالثقة لدى الشعب الإيراني، وبعد انتصار الثورة الإسلامية وقيام النظام الإسلامي أُغْلِقَتْ وكالات الشركة في إيران، إلاَّ أن ٥٤% من أسهم الشركة كان في حوزة الشركات الأمريكية وبعد عام ١٩٨١ توصلوا الطرفان الأمريكي والإيراني إلى أتفاق عرف بالبيان الجزائري ألتزمت فيه إيران بدفع متطلبات الشركة واستثماراتها في البلاد، مقابل ارسال الولايات المتحدة آخر شحنة من قطع غيار السيارات العالقة في كندا إلى إيران، وفي عام ١٩٨٨ أُغْلِقَتْ الشركة إلى الأبد في إيران . للتفاصيل ينظر: نعمه شيرازى، جنرال موتورز: تاريخجه تاسيس وحضور آن قبل وبس از انقلاب در ايران، بيما سامان، تهران، ١٤٠٢ش .

[٤٧] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٣٦، منبع قبلی، ص٢٣٢١ .

[٤٨] مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٤٤، روز پنجشنبه ٢٤ اردیبهشت ماه ١٣٦٠، ص٢٤٨٨.

[٤٩] همان منبع .

[٥٠] همان منبع .

المصادر :-

أولاً: مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی:-

١- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٦٩، روز سة شنبة ٢٠آبان ماه١٣٥٩ش.

٢- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٠٣، روزسه شنبه ٧بهمن ماه ١٣٥٩ش.

٣- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٣٦، روز پنجشنبه ٣ اردیبهشت ماه ١٣٦٠ش .

٤- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه١٤٤، روز پنجشنبه ٢٤ اردیبهشت ماه ١٣٦٠ش .

٥- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٢٣، روزپنجشنبه ٢مرداد ماه ١٣٥٩ش .

٦- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٤٤، روز بنجشنبه ١٣ شهریور ماه ١٣٥٩ش .

٧- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٧٤، روز یكشنبه ٩ آذر ماه ١٣٥٩ش .

٨- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٧٧، روز چهارشنبة ١٢آذر ماه١٣٥٩ش.

٩- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٨١، روزچهارشنبه ١٩ آذر ماه١٣٥٩ش.

١٠- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٥، روز سه شنبه ٢ دی ماه١٣٥٩ش.

١١- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٧، روزیكشنبه ٢٨ دی ماه ١٣٥٩ش.

١٢- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره١، جلسه٩٨، روز دوشنبه٢٩ دی ماه ١٣٥٩ش.

ثانياً: الوثائق العراقية:-

١- ملفات وزارة الخارجية العراقية، مدخل في السياسة الاقتصادية للمؤسسة الدينية في إيران بعد الشاه، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، رقم الملفة ٩٢/١١/٥١/٣١٢ E– R، في ١٩٨٣/٣/٤ .

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية العربية:-

١- سهام محمد عبد، الصناعة النفطية في إيران للمدة ١٩٦٨-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

٢- مرشد تركي كاظم نجم الجنابي، الأوضاع الاجتماعية في إيران ١٩٧٩-١٩٨٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١ .

٣- نضال كاظم سلمان الهلالي، تطور التكوين الطبقي في إيران وتأثيره على السلطة الدينية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

٤- هاجر خضر محمد النصراوي، الاوضاع الاقتصادية في إيران ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٢ .

رابعاً: الكتب باللغة الفارسية:-

١- أحمد طيبى، يادنامه شهيد محمد حسن طيبى، انتشارات سالوك، تهران، ١٣٨٥ش .
٢- اكبر خوش زاد، مجلس شورای اسلامی دوره اول،مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران،١٣٨٦ش.
٣- جعفری صارمی، مصادره اموال يا ملی سازی صنايع، نسيم آنلاين، تهران، ١٤٠٢ش .
٤- حسين سيمايی، قلمرو مالكيت خصوصی وحكم مصادره اموال از ديدكاه امام خمينی، مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينی، تهران، ١٣٧٨ش .
٥- حميد بصيرت منش، با تاريخ در صحنه: كفتو با مهندس عزت الله سحابی، موسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينی، تهران، ١٣٩٩ش .
٦- سيد علی مير باقری، راهبرد سياسی امام خمينی در رابطه با دولت موقت، مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، ١٣٨٩ش .
٧- شهين محدی ومحمد رضا مودودی، زيستن برای آفريدن- خاطرات مديريتی محمد رضا زاده از نيمكت مدرسه تا صندلی وزارت، جلد١، انتشارات كل نشر، تهران، ١٣٩٨ش .
٨- عبد الرحيم اباذری، خاطرات حجة الاسلام حسنی امام جمعه ی ارميه، مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، ١٣٨٤ش .
٩- علی أكبر مايرمانی، مسی به رنك شفق-سركذشت وخاطرات سيد كاظم موسوی بجنوردی، جامعه انديانا، ١٣٨٧ش .
١٠- نعمه شيرازی، جنرال موتورز : تاريخجه تاسيس وحضور آن قبل وبس از انقلاب در ايران، بيما سامان، تهران، ١٤٠٢ش .

خامساً: المقالات المنشورة في المجلات والصحف الفارسية:-

١- بايكاه اطلاع رسانی وخبری جماران، زندكينامه حجت الاسلام والمسلمين مجيد انصاری، تهران، جهار شنبه ٢٥ مرداد ١٤٠٢ش .
٢- بايكاه اطلاع رسانی وخبری جماران، علی اشرف افخمی كيست، تهران، جهار شنبه ٢٥ مرداد ١٤٠٢ش .
٣- مركز بزوشهای ايرانی واسلامی، زندكينامه سيد كاظم موسوی بجنوردی، مركز دائره معارف بزرك اسلامی، تهران، ١٣٩٢ش .
٤- ناصر مهدوی، امين ناصری بزرك و از اهالی امروز (بركفته از شعر سهراب) .

سادساً: الصحف الفارسية:-

١- ستاره صبح، (روزنامه)، تهران، شماره ١٧٦٢، ٧ اسفند ١٤٠٠ش .

سابعاً: شبكة الاتصالات العالمية (الأنترنت):-

١- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ .

٢-دستور إيران لعام ١٩٧٩، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات . https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_198